

## اقتصاد

وزير الأشغال العامة والإسكان لـ«الوطن»:

**يقق للوزراء وأولادهم التسجيل في الجمعية المخصصة لمساكن العاملين برئاسة الحكومة**

صالح حميدي

وأكد عرنوس أن الوزارة ليس لها علاقة بأي عمليات دفع للمال من أجل التخصيص، وأن أي اتهامات من هذا النوع هي «عارية من الصحة على الإطلاق، وافتراء، والأمانة العامة أكبر من هذا الكلام». وأضاف: «إن ضاحية الفيحاء لا تتسع للجميع وتُسعى للحصول على أراضٍ أخرى لتخصيص الجمعيات مستقبلاً بمقاسم سكنية».

ولفت عرنوس إلى أن توزيع المقاسم يخضع لأسس وعلامات وشروط محددة للجمعيات الراضية بالاشتراك والتخصيص بضاحية الفيحاء وكل جمعية لها مجلس إدارة ولها اتحاد للتعاون السكني وقد وزعت المقاسم وفق الأصول «ومن يعترض على ذلك فعليه الاعتراض أمام مجلس إدارة الجمعية». وبين أن هناك ٢٢٥ جمعية استقلت من ضاحية الفيحاء والجمعيات التي لم تخصص هي جمعيات لم تستوف شروط التخصيص أو لم تستطع دفع الذعفات الأولية المطلوبة وليست في المستودعات بالأمانة، وعن آليات التعامل مع هذا الملف وتداعياته أكد أنه سيتم معالجة كل المواطنين بهذه العقود وعمليات إدخالها للمستودعات وأن الوزارة تستعمل على إعادة هذه المواد لمصادرنا والتجار

بين وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس لـ«الوطن» أن مجلس الوزراء كلف جمعية سما الشام السكنية ببناء المقاسم الخاصة بالوزراء والعاملين في مؤسسة مجلس الوزراء لكون رئاسة مجلس الوزراء ليس لديها جمعية سكنية، موضحاً أنه من حق الوزراء وأولادهم التسجيل في هذه الجمعية بعد تخصيصها بمقاسم من الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء، وأن رئيس مجلس الوزراء خصص الجمعية بمقاسمين في بداية الأمر، واحد للوزراء وأولادهم، وآخر للعاملين في مؤسسة مجلس الوزراء، وأتبعها بتخصيص العاملين في الرئاسة من غير الوزراء بثلاث أبراج ليصبح عدد المقاسم المخصصة للعاملين في مؤسسة رئاسة الوزراء أربعة مقاسم.

مؤكداً عدم وجود عمليات متاجرة بمقاسم في ضاحية الفيحاء في منطقة اليماس أو المتاجرة في إصدار أي قرارات تخصيص لأشخاص محددين، مبيّناً أن ما أثير حول مثل هذه المواضيع عار من الصحة.

وكشف وزير الأشغال أن الأمانة العامة في رئاسة مجلس الوزراء زوتت وزارة الأشغال بأسماء ٣٤ عاملاً في مؤسسة رئاسة مجلس الوزراء، «وبدورنا أعلننا هذه الأسماء إلى جمعية سما الشام السكنية، والأمانة من اختار الأسماء، ثم أتبعوها بثلاثة أسماء أخرى ليصبح عدد المستفيدين ٣٧ عاملاً».

وأضاف: «إن هؤلاء المستفيدين هم الأساس من المسجلين في سما الشام وهي للوزراء والقيادة وأن رئاسة الوزراء كلفت الجمعية المذكورة ببناء المساكن». وأردف قائلاً: «إذاً كان الوزير ليس عاملاً في رئاسة الوزراء فأين يعمل؟».

وأوضح أن الوزارة لها علاقة فقط بجمعية سما الشام المخصصة بمقاسم مصلحة مجلس الوزراء لكون المجلس ليس لديه جمعية، وبين كذلك أن المقاسم المخصصة للجمعية في مؤسسة الرئاسة تتضمن نحو ٧٢ شقة سكنية منها ٣١ شقة للوزراء والباقي للعاملين في مؤسسة رئاسة مجلس الوزراء، وأضاف رئيس مجلس الوزراء ٣ مقاسم أخرى تكريماً للعاملين في الرئاسة لتصبح حصة العاملين نحو ١٤١ شقة سكنية «ونحن العاملين في الإسكان لم نأخذ شيئاً ومع ذلك من حق العاملين في رئاسة الوزراء الاستفادة من مساكن في ضاحية الفيحاء».



٢,٥ مليار ليرة مواد منتهية الصلاحية في مستودعات الخزن والاستهلاكية والرقم إلى ازدياد مع مواصلة الجرد!

## الغربي لـ«الوطن»: شراء المواد قبل انتهاء صلاحيتها بفترة وجيزة وسنحاسب المتورطين

باستيراد كميات محددة من البطاطا ه آلاف طن وأن الكمية المشابهة التي سمح للتجارة باستيرادها تم مرورها ببلقات من الوساطة والسمررة قبل وصولها للمستهلك ما أدى إلى زيادة سعرها.

وهنا يكشف الوزير أيضاً لـ«الوطن» عن عزمه على استيراد كامل الاحتياجات التي يحتاج إليها السوق المحلية العام القادم وعدم السماح بخلق أسواق للاحتكار والتلاعب بالسعر وبقوت المواطن وأن صالات ومنافذ السورية للتجارة قادرة على تسويق وبيع وإيصال هذه المواد للمواطن من دون حلقات ووساطات من شأنها رفع الأسعار.

وفي سياق متصل علمت «الوطن» من مسؤول حكومي مطلع أن «السورية للتجارة» حاولت كسر أسعار مادة البندورة المرتفعة حالياً عبر شرائها مباشرة من مصارها في الساحل وشحنها لصالها وتغطية احتياجات دمشق والمنطقة الجنوبية لكنها اصطدمت بارتفاع سعر المادة في أماكن إنتاجها بسبب حالة تهريب البندورة إلى لبنان لوجود فوارق سعرية.



والمتحيرين يعقبون أقصى وأشد وأن من غير المسموح للتلاعب بقوت المواطن وخاصة المواد الأساسية مثل مادة البطاطا التي تشكل حيزاً مهماً في غذاء المواطن وأن جزءاً مما حدث في الأسواق من ارتفاعات سعرية سببه عدم السماح للسورية للتجارة إلا

وعن حجم المنافسة السعرية التي تخطط لها الوزارة بين أنه تتم دراسة ذلك ولكن سيكون سعر الكيلو منخفضاً عن مثيله في السوق بـ٥٠ ليرة. وفي موضوع البطاطا أكد الوزير أنه سيستمر في جولاته على سوق الهال وتوعد المخالفين

الذين باعوا للمؤسسات واستبدالها بواد ذات صلاحيات جديدة.

كما علمت «الوطن» في هذا الخصوص أنه إضافة إلى وجود مواد منتهية الصلاحية في المستودعات هناك نقص وفقدان لبعض المواد خلافاً لما هو مفيد في دفاتر وسجلات المؤسسات وخاصة مادة السكر التي ما زال جردها مستمراً لحصر الكميات ومعرفة مدى النقص فيها.

وفي سياق متصل بعمل التموين كشف الوزير لغربي لـ«الوطن»، عن بدء الوزارة بتنفيذ وإحداث مخازن سياحية تتبع للوزارة لتكون عامل تدخّل إيجابي وتحقق حالة من التوازن في العرق والطلب وضبط الأسعار واستقرارها في منتجات هذه المخازن خاصة الخبز السياحي والكروسان والتكع وغيرها. مبيّناً أن التقديرات الأولية لإحداث مثل هذه المخازن تشير إلى أن كلفة المخبز على الوزارة تقرب من ٣٥ مليون ليرة وأن الوزارة تبحث إحداث مخزين أو ثلاثة خلال الفترة القادمة، محدداً أن مقر المخبز الأول سيكون بالقرب من أفران ابن العميد في دمشق.

عبد الهادي شباط

كشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي لـ«الوطن» أن لجان جرد مستودعات مؤسسات التدخل الإيجابي السابقة وضعت يدها على سلع منتهية الصلاحية تجاوزت قيمتها ٢,٥ مليار ليرة وأن الرقم قابل للزيادة لعدم انتهاء أعمال الجرد والتقييم.

وعن كيفية وصول هذه المواد إلى المستودعات أو سبب تلفها أوضح الوزير أن جزءاً منها أسبابه حالات تلاعب وفساد حيث كان يتم التعاقد على شراء كميات من المواد التي تحتاج إليها المؤسسات ويتم استلام وإدخال مواد شبه منتهية الصلاحية تخرج عن صلاحية الاستهلاك نهائياً بعد فترة وجيزة، مؤكداً أن معظم هذه المواد تم شراؤها بالقطع وليست في المستودعات بالأمانة، وعن آليات التعامل مع هذا الملف وتداعياته أكد أنه سيتم معالجة كل المواطنين بهذه العقود وعمليات إدخالها للمستودعات وأن الوزارة تستعمل على إعادة هذه المواد لمصادرنا والتجار

مدير جمارك دمشق لـ«الوطن»: لجنة لفحصها والإفراج عن البضاعة النظامية من دون تأخير

## مصادرة كميات جديدة من البطاطا والبصل

إثريا.. بدوره بين أحد تجار سوق الهال أن البطاطا محلية سورية المنشأ ويعتراق أماتة الجمارك في إثريا بعد مقارنتها بالبطاطا التركية والصربية. وأضاف: إن دائرة القضاء في الجمارك أقرت بأن البطاطا محلية وكذلك كتاب وزارة الزراعة وغرف الزراعة وكتاب الجمارك من إثريا، وبين أن سعر الجملة لهذه البطاطا ٢٧٥ ليرة والمحصرية ٣٧٥ ليرة، مشيراً إلى بعض الصعوبات حتى في حال الإفراج عن البضائع.

وبخصوص التعليمات الصادرة عن مدير عام الجمارك ومفادها عدم مصادرة أي برادات تتضمن الخضز والفواكه ضمن الأراضي السورية وخاصة القادمة من المناطق الشمالية بحجة التهريب وتسهيل عبور مثل هذه البضائع بين المحافظات السورية ما دامت تحمل شهادة منشأ من غرف الزراعة، أوضح عسكر أن هذه تعليمات شفوية «ونحن نعمل على تيسير مرور هذه البضائع ونسرع من الإجراءات لطبيعة هذه المواد وحرصاً على عدم تلفها عندما تمر عبر المعابر النظامية ومن أمانة

الحمولة عن طريق نقاط الاتصال». مضيفاً: أنهم «ينظرون قرار اللجنة بخصوص هذه البضاعة ومصرها في حال كانت مهربة أم لا». مبيّناً أن القرار على الأغلب يصدر صباح اليوم، والإفراج عن البضاعة في حال كانت مطابقة للمواصفات ونظامية. وقال: «إن مصادرة البضاعة حصلت لكون السائق لا يحمل الأوراق والمستندات الخاصة بحمولة البرادات حيث تقوم بجزئها لمدة يومين أو ثلاثة على الأكثر ربما يتم التحقق من البضاعة ومصدرها قبل الإفراج عنها».

الوطن

أكد مدير جمارك دمشق خالد عسكر لـ«الوطن»، مصادرة حمولة ثلاثة برادات من الخضراوات منها نحو ٦٥ طن بطاطا و٢٥ طن بصل، الأسبوع الماضي، من الضابطة الجمركية، وقال: «لقد شكلنا لجنة مؤلفة من أحد عناصر الضابطة الجمركية وكشاف وفني من وزارة الزراعة وممثلين عن غرف التجارة والزراعة وغيرها من الجهات المعنية للكشف عن المستندات والأوراق الخاصة بهذه

## خميس: إعداد تشريعات لتطوير صلاحيات وتفويضات معاوني الوزراء

أساسا عمل كل معاون وتقييم أدائه، ووافق رئيس مجلس الوزراء خلال الاجتماع على رفع قيمة تعويض تمثيل معاون الوزير في مجالس الإدارة وفق دراسة يتم تقديمها من قبل معاون وزير المالية إلى قيمة تتناسب واقع عملهم. لافتاً إلى ضرورة بذل الجهود الاستثنائية خلال المرحلة الحالية وعلى الجميع أن يمارس دوره والمسؤولية الأكبر تقع على عاتق معاوني الوزراء والمسؤولية جماعية ولا تقبل إلا أن يكون الوزراء مع معاونيهم كياناً واحداً بالعمل.

وطالب رئيس مجلس الوزراء مراجعة آليات عمل معاوني الوزراء وتطوير الذات بهدف تطوير العمل وترجمة معنى كلمة معاون وزير بالواقع المهني والإداري بالشكل الأمثل موضحاً أنه سيتم تشكيل فريق عمل من الوزراء المختصين (العدل والتنمية الإدارية) لمراجعة تفويضات معاوني الوزراء ودراسة صلاحيات معاونيهم وإعداد التشريعات اللازمة لتطوير الصلاحيات والتفويضات بالشكل الأمثل وأن يكون معاون الوزير قادراً على الربط بين الوزير والعاملين بالإدارة وأن يتكهن من قراءة رؤية الدولة وسياسة الوزارة وما هو مطلوب للعمل وموجها بعقد لقاءات دورية بين معاوني الوزراء للخروج بطروحات تطويرية في صلب عمل الحكومة.

وهذا يحتاج للتفاني بالعمل والإخلاص مبيّناً أهمية تفصيل دور الإعلام ونشر الأخبار والمعلومات عن عمل الوزارة في جميع وسائل الإعلام. وفي المجال الفني والاختصاصي لفت خميس إلى أن المعاون هو المسؤول الأول عن الشؤون الفنية أمام الوزير وهذا يتطلب منه أخذ دوره بشكل فعال باختصاصه، موضحاً أن الاختصاص هو الأهم بعمل معاون الوزير. مؤكداً ضرورة استئمان كلمة معاون بالشكل الأمثل من خلال العمل الجماعي لأنه أساس النجاح. وتم خلال الاجتماع طرح العديد من الرؤى والأفكار لتطوير العمل تجلت في ضرورة تشكيل منظومة من معاوني الوزراء لوضع رؤية إعادة إعمار سورية وتوظيف خبرة المعاون في معالجة المشاكل المتعلقة بمراسلات البريد ووضع التشريعات وضرورة رفع مستوى التنسيق الرسمي بين الوزارات من خلال تشكيل فريق عمل من معاوني الوزراء للوزارات ذات العمل المشترك لتلافي التداخل في العمل ليكون بفاعلية وسرعة أكبر وتجاوز موضوع المراسلات التي تأخذ وقتاً طويلاً وربط الأجر بالإنجاز وإعادة النظر بالتفويضات الممنوحة لمعاون الوزير وتطويرها لخدمة المصلحة العامة وتوصيف عمل معاوني الوزراء ووضع مؤشرات أداء يقاس على

نؤه رئيس مجلس الوزراء عماد خميس خلال لقائه معاوني الوزراء أمس بأهمية تبادل الرؤى والأفكار الرامية إلى إحداث تغيير واضح في كفاءة العمل وخاصة في الفصل الهام المتعلق بعمل معاوني الوزراء، وضرورة وضع أفكار جديدة تتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية وظروف الحرب في جميع مجالات العمل. مشدداً على أهمية بناء الإنسان ليكون بمؤشرات أداء عالية إدارياً وفنياً وفكرياً لتستطيع مواجهة التحديات من خلال رؤية جديدة للعمل الحكومي لتكون محل الثقة التي حملنا إياها الرئيس بشار الأسد.

وبين خميس أن الجزء الأكبر من عمل الوزارة يقع على عاتق معاون وزير ما يتطلب منهم ابتكار الحلول وطرح الأفكار المتعلقة بتطوير الجانب الإداري والتقييم الإداري للعاملين عن طريق مؤشرات أداء دقيقة لعمل كل موظف، مطالباً كل معاون وزير بأن يقدم تقريراً دورياً للوزير عن سير العمل الإداري بالوزارة وتقييم عمل المدراء، مشيراً إلى ضرورة العمل الجماعي وتكران الذات أمام مصلحة وعمل الوزارة ليكون المعاون صلة وصل حقيقية بين الوزير وجميع مفاصل العمل بالوزارة

الوطن

وزير الصناعة يلتقي نظيره البيلاروسي.. وأبرز النتائج:

## خط أتماني وتفعيل المقايضة وتسهيل نفاذ الصادرات السورية إلى الأسواق البيلاروسية

من المشروعات وفق قانون التشراكة بين القطاعين العام والخاص. والعمل على تعزيز مشاركة الشركات البيلاروسية في إعادة تأهيل الشركات الصناعية التابعة لوزارة الصناعة السورية ومتابعة العمل على إقامة مصنع لتجميع شاحنات مان البيلاروسية بالاشتراك مع القطاع الخاص السوري.

بدوره أكد الوزير البيلاروسي موضوع المقايضة بخصوص الاستيراد والتصدير، معتبراً أن هذا فرصة للتبادل التجاري، مؤكداً أن السوق البيلاروسية بحاجة إلى العديد من الأمور التي هي لدى سورية مثل القطن والفسفات والصوف والعديد من المنتجات الزراعية، مطالباً بأن يكون هذا اللقاء هو البداية لتفعيل الاتفاقيات للوصول إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، مبيّناً استعداده لتقديم السلع كافة التي تحتاج إليها السوق السورية من زجاج مسطح وأخشاب وإسمنت وغيرها من السلع الغذائية، لكنه أكد ضرورة تسهيل الإجراءات المتعلقة بالرسوم الجمركية لما فيه مصلحة البلدين.

يمكن أن يتم تأمينها من جمهورية بيلاروس، ولدراستها وبيان البراءة حيال إمكانية توريدها وفق آليات تمويل ميسرة أو من خلال الخط الائتماني البيلاروسي. في إطار تعزيز التعاون الاستثماري وجذب الشركات البيلاروسية للمشاركة في إعادة تأهيل البنى التحتية في سورية (المساكن والمصانع، الطاقة، الطرق، وغيرها)، اتفق الجانبان على دراسة آليات دخول شركات البناء والإنشاء البيلاروسية إلى السوق السورية مع تقديم الجانب السوري معلومات تفصيلية عن القوانين الناظمة لقطاع البناء والتشييد، وأهم الفرص الاستثمارية المتاحة في هذا القطاع. كما تم الاتفاق على مواصلة التشاور والتباحث بين الجانبين لإيجاد الآليات المناسبة لتفعيل الخط الائتماني المقدم من الحكومة البيلاروسية والاستفادة من تسهيلات، وفي هذا الإطار طرح الجانب السوري إمكانية حصول الجانب البيلاروسي مقابل هذا الخط على استثمارات أو توظيف صناعات بيلاروسية في سورية أو المشاركة مع القطاع العام السوري لتفعيل مجموعة

السورية لتسريع وتسهيل إجراءات مشاركة الشركات البيلاروسية في المناقصات وطلبات العروض التي تعلن عنها المؤسسة العامة للتجارة الخارجية في كل المجالات.. إضافة إلى تعزيز الصادرات السورية من السلع والمنتجات الزراعية والصناعية مثل الفواكه والخضراوات والمنسوجات إلى السوق البيلاروسية، وتهيئة الظروف الملائمة لتسهيل نفاذ الصادرات السورية إلى الأسواق البيلاروسية، وفي هذا الإطار أبدى الوزير رغبتة في الحصول على مزيد من التفاصيل عن الخطوط الحديدية البيلاروسية. إضافة إلى تعزيز تبادل زيارات الوفود التجارية والاقتصادية، وتنشيط التعاون على مستوى أهمية تفعيل مجلس الأعمال السوري البيلاروسي. في إطار رغبة الجانب البيلاروسي بتأمين متطلبات السوق السورية من السلع ومستلزمات الإنتاج والتجهيزات ذات المنشأ البيلاروسي، أكد الحمود أنه سيقوم بتزويد الجانب البيلاروسي بفوائم تتضمن الاحتياجات الأساسية والملحة التي

هنا غانم

بحث وزير الصناعة أحمد الحمود مع وزير الصناعة البيلاروسي فيتالي فوك رئيس اللجنة المشتركة البيلاروسية السورية للتعاون التجاري والاقتصادي والفني للوفد المرافق له أفاق التعاون بين البلدين في مختلف المجالات الصناعية سعياً إلى نفاذ الصادرات السورية إلى الأسواق البيلاروسية ومنحها الحيز التقضيي حيث تم تقديم قائمة بالسلع والمنتجات السورية المتاحة للتصدير إلى الأسواق البيلاروسية. وخلال الاجتماع تم الاتفاق على تشكيل مجموعات عمل لدراسة المشروعات المطروحة كافة للتشاور مع الجانب البيلاروسي.

وخلص الاجتماع بالاتفاق على تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين وتنويع تشكيته السلعية يتم العمل على تكثيف مشاركة الطرفين في المناقصات الحكومية المعلن عنها في كلا البلدين، وفي هذا السياق رحب الجانب البيلاروسي بالخطوات التي قامت بها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

**بنك الشرق ش.م.س.**  
مجموعة البنك اللبناني الفرنسي

**BANK AL-SHARQ S.A.S.**  
BANQUE LIBANO-FRANÇAISE GROUP

**دعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية**  
لبنك الشرق ش.م.س.

يتشرف مجلس إدارة بنك الشرق شركة مساهمة مغلقة عامة أن يدعو السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية المقرر انعقادها في تمام الساعة الحادية عشر قبل الظهر من يوم الأربعاء الواقع في ٢٦ نيسان ٢٠١٧ في فندق فورسيزيز في دمشق وذلك من أجل التداول في جدول الأعمال المتضمن المواضيع التالية:

١. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية ٢٠١٦ وإلى خطة العمل للسنة المالية المقبلة.
٢. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.
٣. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
٤. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
٥. اتخاذ القرار بخصوص توزيع الأرباح المحققة للعام ٢٠١٦ بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.
٦. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام ٢٠١٦.
٧. المصادقة على صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٦ والبحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٧.
٨. البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٦.
٩. انتخاب مدقق الحسابات للعام ٢٠١٧ وتحديد تعويضاته.
١٠. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة ١٥٢ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.
١١. إقرار عقد الدعم الفني بين بنك الشرق والشريك الاستراتيجي البنك اللبناني الفرنسي للعام ٢٠١٧.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة في اجتماع الهيئة العامة المذكورة المبادرة إلى تسجيل طلبات اشتراكهم أصالةً أو وكالة بدءاً من يوم الثلاثاء الواقع في ١١ نيسان ٢٠١٧ من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الرابعة مساءً يومياً عدا أيام الجمعة والسبت وذلك في مبنى الإدارة العامة للبنك بدمشق الكائن في الشارع حافظ ابراهيم، بناءً بنك الشرق، مصطحبين معهم وثائق إثبات الشخصية. وينتهي التسجيل في مقر المصرف في تمام الساعة الرابعة بعد الظهر من يوم الثلاثاء الواقع في ٢٥ نيسان ٢٠١٧ لينتقل بتاريخ انعقاد الجلسة يوم الأربعاء الواقع في ٢٦ نيسان ٢٠١٧ في فندق فورسيزيز في دمشق ابتداءً من الساعة العاشرة صباحاً ويستمر حتى الساعة الحادية عشر قبل الظهر.

في حال عدم انعقاد اجتماع الهيئة العامة العادية في تمام الساعة الحادية عشر من يوم الأربعاء الواقع في ٢٦ نيسان ٢٠١٧ في فندق فورسيزيز في دمشق لعدم اكتمال النصاب القانوني يمدد التسجيل بحسب الأحكام الواردة آنفاً إلى الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الأربعاء الواقع في ٢٦ نيسان ٢٠١٧ لتتخذ هيئة عامة عادية جديدة في الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الأربعاء الواقع في ٢٦ نيسان ٢٠١٧ في نفس المكان. وتعتبر الجلسة الثانية قانونية مهما كان عدد الأسهم الممثلة وفقاً لما هو وارد في نظامها الأساسي والمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، ويعتبر التسجيل للجلسة التي لم يكتمل نصابها ساري المفعول للجلسة الثانية.

وتكون البيانات المالية متاحة لكل مساهم في مركز الإدارة العامة خلال أوقات التسجيل مع العلم أنه يمكن للسادة المساهمين الاطلاع على البيانات المالية لبنك الشرق وتقرير مدقق الحسابات على الموقع الإلكتروني لبنك الشرق [www.bankalsharq.com](http://www.bankalsharq.com)، والموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية [www.scfms.sy](http://www.scfms.sy).

يقح للمساهم الذي يرغب بتوكيل الغير لحضور الجلسة أن يتقيد بأحكام التوكيل الواردة في المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للمصرف.

في حال قيام أحد المساهمين ببيع أسهمه قبل اليوم المحدد لاتخاذ الهيئة العامة، يفقد حقه في حضور الاجتماع.

رئيس مجلس الإدارة

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بأمانة سر مجلس الإدارة على رقم الهاتف ٦٦٨٠٣٠٠٠ (١١) (٩٦٣) +